التوابعُ بين نظريتي القرائن والمقاصد
البدل وعطف البيان نموذجاً

The dependencies between the theory of evidence and the purposes
The allowance and kindness statement is a model.

أ.د.وليد محمد السراقبي
سوريا - جامعة حماة

Dr. Walid Mohammed Al-Siraqi.
University of Hama, Faculty of Arts,
Hama - Syria.

كلمات مفتاحية : القصد/ البدل / عطف البيان / المدرسة الصّورية/ المدرسة التداولية

ملخص البحث

تناولَ هذا البحث مسألة اشتراك التوابع جميعها في قاسم مشترك واحد باستثناء النعت وتوصّل إلى أنها ترفع إيهاما عن متبوعها وأنّ البدل المطابق هو عطف البيان عينه كما يجري عطف البيان مجرى النعت فيبيِّن متبوعه ويوضّحه، وهو يشترك في وظيفة التوضيح مع كل من الحال والتمييز، إذ ليست هذه الوظيفة مقتصرة على التوابع مشيرا إلى أنّه قد يتفق عطف البيان مع متبوعه معنى ويخالفه لفظاً ولا يتحقق فيه شرط التفسير إلاّ بالجوامد وتوصّل في نهاية المطاف إلى أنه قد يكون البدل هو المبدل منه بعينه، أو جزءاً منه، أو مشتملاً عليه، وعطف البيان لا يكون إلاّ المعطوف عليه إضافة الى أنه من الممكن أنْ يفارق عطف البيان البدل المطابق في جملة من الأمور ، ولا يكون عطف البيان إلاّ اسم ذاتٍ معطوفاً على اسم ذات سابق ليؤدي ذلك إلى تحديد الذات. والله من وراء القصد ..

Abstract

This study deals with the question of the participation of all the disciples in one common denominator, except for the adjective , and concludes that it raises the delusion of its dependence and that the corresponding allowance is the same as the statement. The statement is also adapted to the meaning of the statement. This function is not limited to the disciples, pointing out that the harmony of the statement may be consistent with the meaning and meaning of the statement, in which the condition of interpretation is achieved only in the solid and finally concluded that the allowance may be the substitute for it, part of it, or including it, Only the muttered it is added to It is possible to leave the statement of the corresponding allowance in a number of things, and the flex of the statement is only a name with a similar name to the former to lead to self-determination. And the God of the intent behind .

١- المقاصد:

١-١- في المعنى اللّغويّ:

القصد في اللغة: الاعتمادُ والأَمُّ، واستقامةُ الطريق، والعَدْلُ. قال ابن فارس:» القاف والصاد والدال: أصول ثلاثة يدلّ أحدها على إتيان الشيء وأَمِّهِ ... فالأصل قصَدته قَصْداً ومقصداً. ومن الباب: أقصدهُ السَّهْمُ، إذا أصابه فَقُتِلَ مكانه، وكأنَّه قيل ذلك لأنه لم يجِدْ عنه. [١]

١-٢- في المعنى الاصطلاحي [٢]:

يراد بالقصد عند الفلاسفة الكلاسيكيين توجّه الذهن إلى أمرٍ معيَّنٍ، ويقسم – عندهم – قسمين:

أولهما: الإدراك المباشر للموضوع الذي اتّجه إلى الذهن وقصده.

ثانيهما: التفكير في إدراك هذا الشيء.

والقَصْد توجّه القوى النفسيَّة ونهودها إلى ما تراه موافقاً لها، وبذلك يكون والنّيَّةَ سواءً، ولذا كثر إطلاق مصطلح القصد على التوجّه الإرادي الإجرائي، وبعض الفلاسفة يخصّون به التوجُّه الذهني فحسبُ. وفرَّقوا بين أن يكونَ التوجُّه الإراديُّ مَشْروعاً أو هدفاً.

اختلف أقطاب المدرسة الصّورية في اللغة والمدرسة التداولية فيها إزاء (القصديّة في اللغة)، فبينما ركَّز أصحاب الاتجاه الأوَّل على بنية اللغة وثنَّوا بمقاصد متكلِّمها، ركز أصحاب الاتجاه الثاني على القصد أولاً فالبنية ثانية.

ويتركز الخلاف بين المدرستين في أنّ (الصوريين) يركزون على البنية أولاً، فالقصد ثانياً، وأنَّ(التداوليين) يركزون على المقاصد أولاً، فالبنية ثانياً؛ فأصحاب الاتجاه الأوَّل يقدِّمون تفسير معاني الجملة على تفسير مقصدها, وأصحاب الاتجاه الثاني يجعلون تفسير مقصد المتكلم ممّا يتلفَّظ به أوّلاً، ويأتي المعنى في المحلِّ الثاني (٣)، وهذا يعني أنَّ التحوُّلات الأسلوبية تكمن وراءها توجُّهات ذهنية قصدية، فـ «لغريزة المدح والتحقير والسخرية في الذهن الشعبي والدور الكبير في هذه التحويلات»[٤].

ومسألة القصدية لم تغب عن بال لغوبينا ونحوبينا، منذ وضع سيبويه أوَّل مدوَّنة نحوية متكاملة وصلتنا، ذلك أنه نصَّ على أنّ متكلمي اللغة يقدِّمون ما هو أهم بالنسبة إليهم[٥]، فقال أبو هلال العسكري: «الكلامُ لا يترتَّب في الإخبار والاستخبار وغير ذلك إلّا بالقصد»[٦] .

واهتمَّ الجّرجانيّ بالمقصد الذي يقف خلف تحوُّلات التركيب، وردَّد ذلك في كتابه (دلائل الإعجاز)، وحرص على بيان الموقعيّة النفسية والمقاصد النفسية التي تتحكّم بدلالته[٧] .

وهذا كلُّه يؤكد بالدليل القاطع ما أحرزَهُ العلماء العرب من السَّبق في بلورة قضايا القصديّة قبل التفاتِ الغربيين إلى ذلك بقرون. فـ «الأساس الذي يقوم عليه النظر في تفحُّص الخطاب القرآني هو مبدأ القصديَّة، إذْ إنّ الأصل في الكلام هو القصد، والإنسان كائن قاصد ... فالشريعة وضعت للإفهام قصداً ... فلا يتحقَّق فهم ولا يقوم تأويل خارج المقاصد العربية ... فالعلم بالمقاصد يعدّ ضرورة أساسية في تحقيق الخطاب أغراضه، وإيصال المتكلِّم مراده إلى سامعه» [٨].

فدلالات الملفوظ لا تقتصر على دلالتها بذاتها، وإنما

تتّبع قصد المتكلم، ولذا عُدَّ شرط القصد أحد الأسس التي تقوم عليها الدلالة في العربية[٩]، ووضع اللفظ –كما يرى الآمدي– تابع لغرض الواضع[١٠].

٢- القرائن (Evidence Sing Presumptions):

٢-١- في المعنى اللغوي: تدلُّ مادة (قرن) على معنيين أحدهما: جمع شيء إلى شيء آخر، ومنه سُمِّي الحبل الذي يُقرن به الشيئان القِران وقرينة الرجل امرأته، وقرنته نفسه [١١]، ومنه أخذ المعنى الاصطلاحي لـ (القرينة)، لأنها تلازم اللفظ، فهي الأمر الدال على شيء من غير الاستعمال [١٢].

٢-٢- في المعنى الاصطلاحي: يتطابق مفهوم القرينة اصطلاحاً ومفهوم الدليل، فهو ما يلزمُ العلمُ به علماً بشيء آخر، فهو الرشد إلى المراد، ويطلق على الدال حيناً وعلى العلاقة المنصوبة لمعرفة المدلول [١٣].

تقسم القرائن إلى قرائن لفظية وأخرى معنوية، وثالثة حالية [١٤]، وكلها تهدف إلى القوْل على أمن اللَّبْس في عملية الإيصالِ والتواصل. فمن اللفظية العلامة الإعرابية، والقيمة أو التقييم، والتبويب، والصيغة الصرفية، والمرتبة والنظام، ومن الثانية قرينة الإسناد والتخصيص، والإخراج. أمّا الثالثة فهي القرائن التي لا تفهم من المنطوق، وإنما تتحكم فيها ظروف المنطوق ومقامه، وهي التي تُسمَّى سياق الحال، وهي «تقف جنباً إلى جنب مع القرائن التالية في تعيين المعنى الوظيفي النحوي» [١٥].

٣- التوابع

٣-١- التابع في اللغة: قال ابن فارس: «التاء والباء والعين أصل واحد لا يشذُّ منه من ... شيء، وهو التلوّ والقفوّ. يقال: تبعت ... إذا تلوته واتبعته ... والتَّبيع ولد البقرة إذا تبعَ أمّه، والتَّبَعُ: الظلُّ، لأنه تابع أبداً للشخص. قالت سُعْدى بنت الشمردل الجهنية:

يرد المياه حضيرةً ونفيضةً ورْدَ القَطاةِ إذا اسمأَلَّ التُّبَّعُ» [١٦].

٣- ٢ المعنى الاصطلاحي

يراد بالتوابع اصطلاحاً[١٧]: الألفاظُ التي تتبع ما قبلها لفظاً ومعنى. أمّا التبعية اللفظية فيقصد بها التبعيّة من جهة قرينة العلامة الإعرابية. وأمّا التّبعيَّة المعنوية فالمقصود بها إتمام بعض هذا التراكيب معنى متبوعها.

ولعلَّنا لا نبالغ إذا قلنا: إنَّ باب (التوابع) في النحو العربي من أكثر أبوابه تداخلاً في المفهوم واضطراب المصطلح، واختلافاً في التسمية بين المدرستين. ثم إنَّ البدل وعطف البيان أكثر أبحاث التوابع تداخلاً، حتّى إنَّهما في كثيرٍ من الأحيان غُمّا على أكابر النّحاة، ما دفع ابن السِّيْد (ت ٥٢١ هـ) إلى وضع رسالة عنوانها: (رسالة في الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان)[١٨]، وحدا بالرّضيّ الأستراباذي (ت: ٦٨١ هـ) إلى إطلاق قولته:»وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكل وبدل عطف البيان، بل ما أرى عطف البيان إلّا البدل، وكما هو ظاهر في كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان«[١٩]

ونتيجة لهذا التداخل بين البدل وعطف البيان اختلف في عدد التوابع، فعدَّها القدماء كالزّجّاجيّ (تـ ٣٤٠ هـ)، والمازري (تـ٥٣٦ هـ) أربعة هي:

النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، وتبعهما مهدي المخزومي[٢٠] ويوسف الصيداوي، حتّى بلغ الأمر بالصيداوي في ادّعائه التجديد في النحو وإتيانه بما لم تستطعه الأوائل في كتاب سمّاه (الكفاف) [٢١] أنِ ادّعى أنَّ مصطلح عطف البيان لم يذكر في كتاب سيبويه[٢٢] ، وانتهى به الأمر إلى إطلاق القول بسخرية منه معهودة »وليس في كلام العرب عطف بيان، فاستريحوا وأريحوا «[٢٣].

وعلى النقيض من ذلك عدَّها بعض النحاة خمسة توابع جاعلاً (عطف البيان) خامسها، ناقداً في ذلك الزّجّاجيّ (ت ٣٤٠ هـ)، ومبيِّناً الفرق الدقيق بين البابين والمصطلحين فقال -وقد أوردت من نصّ الزّجّاجيّ التوابع الأربعة-: »وهذا كلامٌ مجمل، لأنّه جعل التوابع أربعة، وهي خَمْسة، وأسقط عطف البيان الذي هو خامسها، ولم يذكره، وكأنّه جعله غير خارج عن التقسيم الذي قسّمه، وذلك غير صحيح «[٢٤].

وقد صرَّح سيبويه بمصطلح (عطف البيان فقال: »... وتقول: (يا زيدُ زيدُ الطويلُ)، وهو قول أبي عمرو. وزعم يونس أنَّ رؤبةَ كان يقول: يا زيدُ زيداً، فأمّا قول أبي عمرو فعلى قولك: (يا زيدُ الطويل)، وتفسيره كتفسيره. قال رؤبة:

إنّي وأسطار سطرن سطراً

لقائل يا نصرُ نصراً نصرا

قال سيبويه: »وأمّا قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرا عطفَ البيان ونصبَه، كأنّه على قوله: (يا زيدُ زيداً). وأمّا قول أبي عَمْرو فكأنه استأنف النداء «[٢٥].

وصرَّح في موضع آخر بمصطلح « العطف «فحسب، وكأنه آثر فيما بعد الإشارة إليه بمصطلح « العطف» نظراً إلى أنه لم يعد بحاجة إلى إعادة المصطلح بتمامه. قال:»قال الخليل-رحمه الله-:إذا قلت ياهذا! وأنت تريد أن تقف عليه,ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه, فأنت فيه بالخيار إن شئت رفعت وإن شئت نصبت, وذلك قولك ياهذا زيدًا، ويصير كقولك: ياتميمُ أجمعون وأجمعين.وكذلك ياهذان زيدٌ وعمروٌ,وإن شئت قلت:زيدًا وعمراً, فتجري ماكان عطفًا على الاسم مُجرى ما يكون وصفًا، نحو قولك :يازيدُ الطويلُ ويازيد الطويلَ».[٢٦]

وذكر مصطلحي (البدل) و(العطف)، وهو يريد عطف البيان، فقال: »فهذه الأسماء المبهمة[٢٧] إذا فسَّرتها تصير بمنزلة (أي)، كأنّك إذا أردت أن تفسِّرها لم يجز لك أن تقف عليها، وإنّما قلت: (يا هذا ذا الجُمَّة)، لأنّ (ذا الجمَّة) لا توصف به الأسماء المبهمة، وإنّما يكون بدلاً أو عطفاً على الاسم إذا أردت أن تؤكد«[٢٨].

ومن الملحوظ – في هذا النص – ورود المصطلحين معاً، مع الإشارة إلى ما يقومان به من وظائف، كالتفسير، والوصف، والتوكيد.

وواضح من النصوص السابقة أيضًا أنَّ مصطلح (العطف) إنَّما المراد به هو (عطف البيان) لا عطف النّسق، وأنَّ هذا النّوْع من التوابع من وظائفه التوكيد، وجواز أن يُراعى فيه القرينة الإعرابية الظاهرة، أو أن يُراعى فيه محلُّ المنادى، وهو النصب.

وإذا كان ما بين البدل وعطف البيان من تخوم متداخلة جعل الرضيّ الأستراباذيّ من القدماء، وعباس حسن، ومهدي المخزومي، ومحمد الأنطاكي،

ويوسف الصيداوي ينكرون الفرق بينهما، ويستندون في ذلك إلى تعميم عبارة الرضي الأستراباذي, على الرغم من أنّه خصَّها بنوع واحد قال بالتطابق بينه وبين عطف البيان، وهو (بدل الكلّ من الكلّ) أو البدل المطابق = فإنَّ دراسة كل منهما في ضوء القرائن المعنوية واللفظية، ستفضي بنا إلى الوقوف على حدود دقيقة فاصلة بينهما، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عنه، متكئة في ذلك على ما ترشَحُ في الخصائص البنيوية والوظيفية لكل منهما.

وعلى الرغم من تعدد ذكر سيبويه لهذين المصطلحين لكنه لم يحدَّ سيبويه أياً من البدل وعطف البيان، واكتفى بالإشارة إليهما في أثناء كشف دلالات بعض الشواهد والتراكيب .

أمّا الفراء « ت ٢٠٩ هـ « فإنه يطلق مصطلح « التفسير « على كل من البدل وعطف البيان والتمييز[٢٩] . وقد يسمَّى «الردَّ» أيضاً عند بعض البصريين والكوفيين، حتَّى إنّ الباحثة ميمونة الفوتازي جعلت مصطلح « الرد « مراداً به البدل أو عطف البيان، هو مصطلح كوفي خالص، وهو وهم ، ذلك أنَّ هذا المصطلح ورد عند أبي عبيدة معمر بن المثنى، وهو معاصر للفراء، وذلك في تعليقه على قول الفرزدق:

لعلَّك في حَدْراء لُمْت على الذي

تخيَّرَت المعْزى على كلّ حالبِ

عطيَّة أو ذي شملتين كأنه

عطية زوج للأتان وراكبِ

وأطلق الأخفش (ت٢١٥هـ) مصطلح «عطف البيان» إلى جانب مصطلحي « البدل» و « الحال « ناظراً إلى وظيفته فسمّاه « التبيان»، فورد صريحاً مرة واحدة في كتابه « معاني القرآن « في حين أنّ مصطلح « البدل» ورد ثمانياً وستين مرَّة. قال في تعليقه على قوله تعالى : « ثمانيةَ أزواجٍ « [الأنعام/١٤٣]: « أنشأ ثمانية أزواج، على البدل، أو التبيان، أو الحال[٣٠] .

ونقف على تسميته « البيان « عند ابن السّراج كذلك، في قوله: « فمن قال: نصْرٌ نصراً، فإنه جعل المنصوبين تبييناً للمضموم, وهو الذي يسميه النحويون عطف بيان» [٣١] .فقوله هذا يؤكد أنّ مَنْ قبله من النحاة شاع لديهم واستقر مصطلح»عطف البيان»، وهم ينطلقون في هذه التسمية من الوظيفة المنوطة بهذا الباب النحوي , وهي البيان.

وصرَّح السّهيلي (ت ٥٢١ هـ) بهذين المصطلحين في إعرابه (الرحمن) من قوله تعالى: (بسم الله الرحمن الرحيم) [الفاتحة: ١]: »والبدل عندي فيه ممتنع، وكذلك عطف البيان، لأنَّ الاسم الأوّل لا يفتقر إلى تبيين، لأنّه أعرف الأسماء كلها وأبينها، ألا ترى أنّهم قالوا: (وما الرّحمن) [الفرقان: ٦٠] ولم يقولوا: (وما الله؟) ... فهو وصف يُراد به الثّناء«[٣٢].

وما يُلحظ على قول السُّهيلي السابق التفاتته إلى ما يؤديه كل من البدل وعطف البيان من وظيفة داخل التركيب، وهذه الوظيفة هي التبيان، ومن هنا جاءت تسميته (عطف البيان)، هذه التسمية القائمة على علاقة الإضافة التي تجمع بين معنى مصطلح (الرد) الذي قال به أبو عبيدة، إذ العطف في اللغة ردُّ الشيء على الشيء، أو بين البيان الذي هو التبيان نفسه دلالة، ولهذا قال ابن السراج (ت ٣٢١ هـ): »واعلم

أنَّ عطف البيان كالنعت سواء«[٣٣]، وقال في موضع آخر: »لأنَّ البيان يجري مجرى النعت«(٣٤)،وقال أيضا: »... والبدل يقوم مقام المبدل منه، تقول: يا أخانا زيد أقبل, فإن لم ترد البدل وأردت البيان قلت: يا أخانا زيدًا أقبل؛ لأنّ البيان يجري مجرى النعت«[٣٥].

عُرِّف البدلُ بأنّه »التّابع المقصود بالحكْم بلا واسطة«[٣٦]، وهو تعريف مجمَعٌ عليه عند النحاة والأصوليين [٣٧]. وفسَّر التهانوي مراد النحاة بقولهم: (المقصود بالحكم)، »أنَّ ذكر المتبوع -وهو سابق على ذكر التابع- ليس إلاّ توطئة لذكر البدل حقيقةً أو حكماً، فهو في حكم الساقط«[٣٨]، وبهذا الحد

يخرج كل النعت، والتأكيد، وعطف البيان، لأنها غير مقصودة[٣٩]، فهي على النقيض من البدل، إذاً في التوابع الثلاثة الأولى (المتبوع) هو المقصود، وما جيء بالنعت والتوكيد وعطف البيان إلّا لجلائه. وتعدَّدت التَّسميات التي أطلقت على باب (البدل) من التوابع، فالفراء يسميه (التكرار)، ففي تعقيبه على قول الشاعر:

دعيني إنّ أمرك لن يُطَاعا

وما ألفيتني حِلْمي مُضَاعا

قال: »(الحِلْمُ) منصوب بالإلفاء على التكرير، يعني البدل، ولو رفعه لكان صواباً«(٤٠).وحكى ابن كيسان عن الكوفيين تسميتهم البدل بـ (التكرير)[٤١]، في حين أنَّ الأخفش حكى عنهم تسميته (الترجمة والتبيين)[٤٢].

وعُرِّف عطف البيان بصيغ متعددة إلاّ أنّها تلتقي في الدلالة، فقال الزمخشري: »هو اسم غير صفةٍ يكشف عن المراد كشفها ... فهو جارٍ مجرى الترجمة – يعني التمييز-«[٤٣]. وقال ابن الحاجب: »عطف البيان تابع غير صفة يوضّح متبوعه «[٤٤] وانتقد الرضيُّ تعريف ابن الحاجب له، ورأى أن الأولى أن يحدَّ بهذا الحدُّ أنواع البدل الثلاثة الأولى، أي البدل المطابق، وبدل الاشتمال، وبدل بعض من كلّ، وذلك ليعمَّ عطف البيان بذلك، وأن يَخصَّ بدل الغلط بما حدَّ به المصنف مطلق البدل [٤٥]، فيقال فيه: هو التابعُ المقصودُ بالحُكْم بلا واسطة، و(الواسطة) مصطلح تُسمَّى به القرينة اللفظية التي تستخدمها العربية بقصد الربط بين طرفين، وهذه الرابطة قد تكون حرفاً أو ضميراً»[٤٦].

وقال ابن عقيل عنه: »هو التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه بنفسه وعدم استقلاله«[٤٧]، وقال عنه ابن هشام: »هو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة «[٤٨] وهذه حدود متقاربة الدلالة، لكنّ ابن هشام ربط بين عطف البيان والنعت في علاقتيهما بمتبوعيهما إن كان نكرة أو معرفة.

أجمع النحاة على أنَّ للبدل أنواعاً، وحصروها في [٤٩]:

أ- بدل مطابق، وسمَّوه بدل كل من كلٍّ، ومنه قوله تعالى: (اهدنا الصّراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) [الفاتحة: ٦].فههنا أبدل(صراط الذين أنعمت عليهم)من (الصراط المستقيم)، وكان لهذا الإبدال وظيفة إيضاح المبدل منه [٥٠]،وهي أهم وظائف البدل. وجاء هذا الإبدال في باب الدعاء ،وفي معرض تعليم العباد الدعاء, «وحق الداعي استشعار

مايجب اعتقاده مّما لايتم الإيمان إلاّ به, ووجوب استحضار معتقدات الإيمان عند الدعاء يوجب مزج الطلب بالثناء، ومن هنا جاء الطلب للهداية، ولفظ الرغبة مشوباً بالخير تصريحا من الداعي بما يعتقده, وتوسلاً إلى ربِّه, فجاء الإبدال والتبيين لتمرين اللسان على ما في الجنان من الاعتقاد, فأخبر مع الدعاء أن الصراط المستقيم هو صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصدِّيقين, لا صراط المخالفين من الكفار الذين يعتقدون هم أيضاً أنّهم على الصراط».[٥١] وهذا – لعمري-غوص وراء المقاصد منبئ عن علوٍّ في تذوّق النص ومعرفة خفاياه ومضمراته, ودليل لا يقبل الردّ على أنّ ما قد يُتّهم به نحونا العربي أو نحاتنا من أنّهم متمسكون بتلابيب الشكلية من علامات إعرابية, أو عوامل لفظية وأخرى معنوية، وغير ذلك=باطل وتخرُّص ليس غير بدل بعض من كلٍّ، ويقال له أيضاً: بدل الجزء من كلِّه. وعبّر عنه الزّجّاجيّ (ت ٣٤٠ هـ) بقوله: »بَدَلُ الشيء من الشيء وهو بعضه«[٥٢]. ومنه قوله تعالى: (ولله على الناسِ حج البيت مَنِ استطاع إليه سبيلا) [آل عمران: ٩٧]. والتقدير: مَنْ استطاع منهم. ومثله قولنا: (أكلت الرّغيفَ ثُلُثَهُ)، و: (قبضت المال نصفَه)، و: (لقيت أصحابي أكثَرَهم). وشرط هذا النوع وجود قرينة ملفوظة مقدَّرة تربط البدل بالمبدل منه[٥٣] , ويشترط أن تتحقَّق فيه الشروط الآتية:

١- أن يكون جزءاً حقيقيّاً من المبدَل منه، سواء أكان أكبر أو أصغر أو مساويًا المبدل منه.

٢- صحة الاستغناء عنه بالاقتصار على المبدل منه، فلا يعرض للتركيب خلل عند حذف البدل.

٣- اشتماله على رابطٍ يحُكم صلَته بمتبوعه، وهو ما سنرجئ الحديث عنه إلى موضع نناقش البدل وقرينة الربط.

ج- بدل اشتمال: وهو بدلُ شيءٍ ممّا يشتَملُ عاملُه على معناهُ اشتمالاً بطريق الإجمالِ[٥٤].قال المبرد: «وقد يجوز أن يبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل على معناه؛ لأنّه يُقصد قصد الثاني، قولك: سُلب زيد ثوبُهُ؛ لأن معنى سلب: أخذ ثوبه، فأُبدل لدخوله في المعنى «[٥٥]

وسمّاه الزّجّاج بدل المصدر من الاسم[٥٦]،ومنه قوله تعالى: (يسألونك عن الشهرِ الحرام، قتالٍ فيه) [البقرة: ١٧]. والتقدير: يسألونك عن قتالٍ في الشهر الحرام، فالشهر الحرام يشتمل على القتال المسؤول عنه، ومنه قول الأعشى [٥٧]:

لقد كانَ في حَوْلٍ ثواءٍ ثُويتُهُ

تَقَضّي لُباناتٍ ويَسْأَمَ سائِمُ

إذ التقدير فيه: لقد كان في ثواءِ حولٍ ثويته فيه[٥٨].وقولنا: أعجبني زيدٌ علمُهُ وأعجبتني الجارية حسنُها, وسُرق زيدٌ ثوبُه.

وعلَّة هذه التّسمية اشتمال المتبوع على التابع من جهة دلالته عليه، دلالة مجملة، ومن جهة اقتضائه له أيضاً على نحو من الأنحاء تبقى فيه النفس لدى ذكر الأول في شوقٍ إلى ذكرٍ ثانٍ ومنتظرة التلفظ به، وهنا يأتي الثاني هذا ملخِّصاً ما سبق إجماله، ومبيِّناً له [٥٩].

فالثاني تضمن الأول، ويفهم من فحوى الكلام أن المراد بالبدل غير المبدل منه؛ ذلك أن المعجب في قولنا: «أعجبني زيدٌ علمهُ»هو «معنى»، أي العلم لا

زيد نفسه من جهة أنه لحم ودم.

وصحة هذا النوع تداوليًا أن تصحّ العبارة فيما لو أُقْتُصر على الأول من العنصرين اللغويين،نحو قولك: سُلِب زيد، وأنت تقصد ثوبه لاشتمال الأول على الثاني،وقولك:»أعجبني زيدٌ،وأنت تريد علمه أو خلقه،أو أدبه، أو ماشابه ذلك من المعاني.[٦٠]

فثمة خيط دلالي يربط بين التابع والمتبوع، ذلك أن الإفادة وتمام المعنى لا يكون بالاقتصار على المتبوع، لأنّه « يُقْصَدُ قصْد الثاني »، فالفعل المسند إلى المبدل مشتمل على البدل بقصد الإفادة والإتمام للمعنى، ففي نحو قولنا: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه أُبدل « الثوبُ « من « زيد « وهو المسند إليه، لدخوله في المعنى [٦١]. وعلّل المبرد ذلك »باشتمال الفعل المسند إلى المبدَل منه على البدل، ليفيد ويتمّ، لأنّ الإعجاب في قولك: (أعجبني زيد حسنه)، وهو مسند إلى (زيد)، لا يكتفى به من جهة المعنى؛ لأنّه لم يعجبك للحمه ودمه، بل لمعنى فيه «[٦٢].

ويشترط في بدل الاشتمال « ألاّ يُستفاد من المبدل منه معيَّن، بل تبقى النفس مع ذكر الأوّل متوقفةً على البيان للإجمال فيه، وهذا الأوّل غير مجمل [٦٣] «، وهذا يعني أنَّ الفيصل فيهما بقاء المعنى سليماً فيما إذا غُيِّب البدل [٦٤] .فغياب عنصر البدل لا يؤثر في التركيب ؛إذْ تبقى عملية الإسناد صحيحة صناعة ودلالة.

ولعلَّ هذا يفسِّر لنا معنى قول النحاة: إنَّ البدل في حكم تنحية المبدل منه؛ فليس مقصوداً بذلك « إلغاؤه، وإنّما المراد أنَّ البدل قائمٌ بنفسه، وليس مبيّناً للأوّل كتبيين النعت الذي هو من تمام المنعوت، وهو معه كالشيء الواحد [٦٥] ». بل جعل الاستغناء عن المبدل وإحلال البدل محلَّه علامة ومن ثم، ذهب بعضهم إلى إنكار أن يكون البدل من المخصِّصات،إذ المبدل في قولنا:: أكلتُ الرغيف ثلثَه، يشبه العام الذي أريد به مخصوص،ولا يشبه العام المخصَّص[٦٦].

ويمتنع في بدل الاشتمال أن يكون المبدَل جوهراً والأوّل « المبدل منه، عَرَضاً، إذ « لا يبدل جوهر من عرض، بل لابدَّ من الإضافة إلى ضمير الاسم، لأنه بيانٌ لما هو مضاف إلى ذلك الاسم [٦٧].

هـ- بدل التفصيل[٦٨] :ومن شواهده الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه[٦٩] :»فخرج بلالٌ بوضوء فمن ناضحٍ ونائل».نقل السيوطي أن الشيخ جلال الدين البُلْقيني(تـ٨٢٤هـ) قال:» فقد سألني عنه من مدة بعض المغاربة يقال له:العفيصي من المقيمين عندنا بالقاهرة, وقد توجه الآن للمغرب, وظهر لي في إعرابه أنه بدل تفصيل على تقدير: فانقسموا قسمين فمن ناضح ونائلٍ...قال النحاة:لأن بدل التفصيل لا يعطف إلاّ بالواو».[٧٠] وذكره عباس حسن ومراده به الإبدال من أسماء الاستفهام والشرط حَصْراً، كما في قولك:

١- كم كتبك؟ أمئةٌ أم مئتان؟

٢ – من قابلت؟ أخالداً أم زيداً؟

وهذا النوع مشروط بظهور اسمي الاستفهام والشرط مع البدل لا مع المبدل منه. ففي المثال (١) تكون (مئة) بدل تفصيل من (كم) الاستفهامية، فـ « كاملاً « بدل مِن « مَنْ « الاستفهامية.

ففي المثال الأول تكون (مئة) بدل تفصيل من « كم الاستفهامية «، وفي المثال الثاني تعرب كلمة «

خالدًا « بدلاً من (مَن) الاستفهامية.

ويعود اقتران همزة الاستفهام، أو أداة الشرط في هذا النوع من البدل لتكون موافقة متبوعه، أعني اسمي الاستفهام والشرط، وعدم التصريح بأداة الاستفهام نفسها.

أمّا في أسلوب الشرط فالذي يُقارن (البدل) هو « إن « الشرطية لا غيرها، ومثاله قولنا:

من يجتهدْ إن طالبٌ أو طالبةٌ فكافئه.

فكلمة « طالب « هي البدلُ من اسم الشرط « من «، وليس لحرف الشرط المقترن بالبدل من وظيفة إلاّ الدلالة على التفصيل [٧١].

وإذا كانت وظيفة البدل إزالة الإبهام، وتفصيل الإجمال، وإتمام الدلالة، على نحو ما رأينا من قبل = فإن وظيفة المبدّل منه التمهيد والتوطئة والتهيئة لذكر البدل، وفي هذا ما فيه من تنشيط الذهن، وحفز المتلقي إلى الترقب للآتي، ذلك أنّ المعتمد هو الاسم الثاني لا الأوّل، وذكر الأوّل توطئة لبيان الثاني، بدليل ظهور هذا المعنى في بدل البعض والاشتمال، نحو: ضربتُ زيداً رأسَهُ، فـ « الرأس « هو المقصود « بالحكم « [٧٢].

ففي قوله تعالى: (وجعلوا لله شركاءَ الجنَّ) [الأنعام: ١٠٠] يُعرب اللفظ « الجنَّ « بدلاً من « شركاء «، وهذا الإبدال يزيل عن الأوّل دلالة الاشتراك في الألوهيَّة الذي ادّعاه صناديد الكفر، ويتجه الذهن عن الاقتصار على ذكر الشركاء فحسب إلى هذا المفهوم، ذلك أنّه قد يتبادر إليه أن المراد به « الأصنام «، فأزال إيراد لفظ « إلى « وإبدالها من « شركاء « هذا الإبهام، وتوجَّه الذهن إلى الشريك المدَّعى، وليس إلى شريك آخر.

وكان للنحاة في بدل الاشتمال ثلاثة آراء، هي:

١- رأي الرمّاني، باختيار ابن مالك: هل المشتمِل هو المبدل منه؟

٢- رأي أبي علي الفارسي: هل المشتمل هو الثاني، يعني البدَل؟

٣- رأي المبرد، والسيرافي، وابن جني، وابن الباذش، وابن الأبرش، وابن أبي العافية، وابن ملكون، وابن هشام: هل المشتمل هو العامل في المبدل منه والبدل؟والراجح أنه الرأي الثالث، ذلك أنّ الإعجاب في قولنا: أعجبني زيدٌ شاملٌ كلاّ من المبدل منه والبدل. قال محمد محيي الدين عبد الحميد: « وهو الرأي الحقيق بالقبول»[٧٣]

د- بدل مباين: ينقسم ثلاثة أقسام [٧٤]:

١- بدل غلط، ومحلُّه اللسان. ويندرج تحت « بدل الغلط « قسمان آخران هما: بدل الغلط الصريح، وهو ناجم عن زلّةِ لسان سبقت المراد الحقيقيَّ، فيتدارك المتكلم سقطته، كأن يقول: جاءني حمارٌ، وهو يريد أن يقول: جاءني رجلٌ، ولكن سياق الحال و تعطُّل القوى النفسية قد أوقعاه في زلة اللسان هذه، فإذا به يتنبه إلى زلّته فيقول مصححاً عبارته: جاء حمارٌ، رجلٌ.

٢- بدل نسيان، ومحله الجَنان. وهذا عائد إلى خَلَلٍ ذاكري ينسى به المتكلم مراده، ثم يستدرك بذكر المقصود حقيقة.

٤- بدل استدراك، وهو المشبه بدل الإضراب.

وهذا النوع من البدل قد يكون عن قصدٍ وتعمُّد إراديين، وذلك نحو « بدل البداء «، ويراد به ذكر

المبدَل منه قصداً عن سابق تصوُّر، ثم يشعر المتكلم أنه قد أخطأ القصد والجهة ؛ لأن الثاني بدا أجنبياً عن الأول، وهذا النوع قد يكون متكأ الشعراء بقصد المبالغة وإظهار التفنّن في الفصاحة. ويشترط فيه ان يكون مبتدئاً بالأدنى متجهاً إلى الأعلى رتبةً ومكانة، نحو أن يريد الشاعر المبالغة في التغزل بمحبوبته، فيبدأ بتشبيهها بالنجم، ثم يتدارك ذلك ليشبهها بالبدر،.. وهكذا يرتقي بالأوصاف.

فثلاثة الأنواع هذه يؤدي أولها وظيفة مقصودة هي المبالغة والتدرُّج فيها، وهذا النوع متعاور عند الشعراء. أمّا النوعان الآخران فلا وجود لهما في شعر أصلاً، وهما ناتجان عن تعطُّل في القوى الإدراكية أو عن مؤثرات الموقف، وليسا ناتجين عن فطنة وروية، ولا وجود لهما في كلام فصيح، فإذا وقع الأخير منهما في سياق تداولي ما فحقّه أن يكون من باب الإضراب باستخدام حرف العطف (بل)[٧٥].

-البدل وقرينة الصيغة:

يعمُّ البدل الأسماء ،والضمائر، والأفعال ، والجملة فيبدل الاسم الظاهر من الظاهر سواء أكان بدل كلٍّ،أو بدل بعض، أوبدل اشتمال،أوبدلًا مباينًا، نحو قولنا: زرت حماة مدينة أبي الفداء.

ويبدل الظاهر من المضمر،نحو قول الشاعر[٧٦] :

فكأنَّه لهق السَّراة كأنّه

ما حاجبيه معيَّن بسوادِ

على جعل(ما)زائدة،و(حاجبيه) بدل من الهاء في(كأنَّه).

ويبدل اسم المعنى من اسم الذات بدل اشتمال،ومنه قوله تعالى:(يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه) [البقرة:١٧]،بإبدال المصدر (قتال) من اسم الذات (الشهر الحرام).ومثله قول الأعشى، وقد سبق:

لقد كان في حول ثواء ثويته

تقضّي لبانات ويسأمَ سائمُ

والتقدير: لقد كان في ثواء حول ثويته.

ويجوز إبدال الظاهر من المضمر , وليس جوازه مطلقًا، فثمة خلاف في جواز الإبدال من ضمير المتكلم؛ذلك أن البدل من مقاصده(البيان)،وضمير المتكلم في غاية التخصيص، فاستغنى المضمر بتعرُّفه.ولكن يجوز على أن يكون بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال [٧٧] وليس بدل كل من كل. فمن ذلك قول الشاعر [٧٨]:

ذريني إنَّ أمرك لن يطاعا

وما ألفيتني حِلْمي مضاعا

فقد أبدل الاسم الظاهر « حلمي » من المضمر المتصل « الياء « في « ألفيتني «.قال ابن السيرافي:»الشاهد فيه على أنّه أبدل(حلمي) من ضمير المتكلم، كأنه قال: ما ألفيت حلمي. فإن قال قائل: أنتم لاتجيزون الإبدال من ضمير المتكلم ولا من ضمير المخاطب. قيل له: الذي يمنع منه أن البدل يكون على طريق التعريف والإيضاح للمبدل منه، كقولك: رأيتك زيداً، ورأيتني عَمْراً. فهذا لايجوز؛ لأنه يقع إشكال في المتكلم والمخاطب فيحتاج إلى بدل يوضحه» [٧٩]

وذهب عباس حسن إلى جواز إبدال الاسم الظاهر من الضمير بدل كل من كل إذا كان الاسم الظاهر دالاً على الإحاطة والشمول [٨٠]، ومنه قوله تعالى: (ربنا أنزلْ علينا مائدةَ من السماء تكون لنا عيداً لأوَّلنا

وآخرنا) [ ] فأبدل الاسم الظاهر « أوّل « من « نا « إبدال كل من كل. والذي أراه انه ليس إبدال كل من كل على ما رأى عباس حسن [٨١] ، وإنما هو إبدال بعض من كل على ما قدَّمنا من جواز الإبدال فيه، ذلك أنّ كلمة « أوَّلنا « هي بعض من الكل. أمّا ما رآه عباس حسن أنه دالّ على الإحاطة والشمول فمصدره – فيما أرى – عطف « الآخر « على « الأول « فاعتقد من ذلك الشمول.

ومن الشواهد على إبدال الاسم الظاهر من المضمر بدل اشتمال قول .... (النابغة):

بلغنا السماءَ مجدُنا وثناؤنا

وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا [٨٢]

وأجاز الأخفش والكوفيون هذا الإبدال مع عدم الدلالة على الإحاطة والشمول، فقد حكى الكسائي عن العرب قولهم: إنّيّ عبد الله، بإبدال « عبد الله « من « الياء « مع عدم إفادتها الشمول.

ويجوز إبدال مضمر من مضمر، قال سيبويه: « فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمر قلت: رأيتك إيَّاك، فاعلم أنَّ هذا المضمر يجوز أن يكون بدلاً من المظهر، وليس بمنزلته في أن يكون وصفاً له، لأن الوصف تابع للاسم مثل قولك: رأيتُ عبد الله أبا زيدٍ، فالبدل منفرد كأنك قلت: زيداً رأيت أو رأيت زيداً، ثم قلت: إياه رأيتُ [٨٣] «.

ونقل السيوطيُّ امتناع الإبدال من ضمير المتكلم [٨٤] ، ذلك أنَّ البدل – على ما ذكرنا غير مرة – غايته البيان ، وضمير المتكلم أعرف من غيره من الضمائر ، لاتحاده بقرينة التكلّم .وكذلك يمتنع إتباع ضمير الشأن [٨٥]، لأنَّ ضمير الشأن لا يفسَّرُ إلاّ بجملةٍ .

ويُبْدل الفعل من الفعل، ويشترط الرضيُّ فيه أن يكون ثاني الفعلين واضح البيان على أولهما، ومنه قوله تعالى: (من يفعلْ ذلك يلقَ أثاما، يضاعف له العذابُ ويخلد فيه مهانا) [الفرقان: ٦٨ – ٦٩]، قال سيبويه: « سألت الخليل عن قوله: فإذا كان الثاني منهما بمعنى الفعل الأول كان تأكيداً لا بدلاً، نحو قولنا: (إنْ تَنْصُرِ تُعِنْ أنْصُرْكَ).قال سيبويه:»وسألت الخليل عن قوله:

متى تأتنا تُلمم بنا في ديارنا

تجدْ حطبًا جزلًا ونارًا تأججا

قال:تلممْ بدل من الفعل الأول, ونظيره في الأسماء: مررت برجلٍ عبدِ الله, فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام,كما فسر الاسم الأول بالاسم الأول.

ومثل ذلك :

إن يبخلوا أو يجبنوا

أو يغدروا او يحفلوا

يغدو عليك مرجليـ.....

..... ن،كأنهم لم يفعلوا

فقوله:يغدو بدل من(لايحفلوا)وغدوهم مرجلين يفسر أنهم لم يحفلوا» [٨٦].

وقال:»وسألته :هل يكون:إنْ تأتنا تسألنا تعطنا؟فقال:هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول؛لأن الأول الفعل الآخر تفسيرٌ له،وهو هو ،والسؤال لايكون الإتيانَ،ولكنه يجوز على الغلط والنسيان، ثم يتدارك كلامه.ونظير ذلك في الأسماء : مررت برجلٍ حمار,كأنه نسي ثم تدارك كلامه.

وسألته عن قوله – عزوجلَّ-(ومن يفعل ذلك يلق أثامًا يضاعف له العذاب يوم القيامة)[الفرقان: ٦٨ـ٦٩]

فقال:هذا كالأول؛ لأن مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الآثام»[٨٧] .

ويشترط في إبدال فعل من فعل الاتحاد في الزمن, ولو لم يتحدا في النوع، وأن يستفيد المتبوع من ذلك فضل زيادة.[٨٨]

ويلفت النظر التفات الرضي التفاتاً كلياً إلى وظيفة البدل، وأعني بذلك وظيفة زيادة البيان والإيضاح، فلقاء الآثام يبقى مُبهماً عاماً، حتى يأتي الفعل الثاني فيتضح هذه اللقاء، وبهذا ينتقل الأسلوب من أن يكون توكيداً للفعل الأول إلى بدلٍ يزيده وضوحاً وبياناً.

ومن الأمثلة العاضدة لفكرة زيادة البيان قوله تعالى: (لأبويه لكل منهما السُّدُس) [النساء: ١١]، فلكلٍّ منهما بدل من أبويه، لولا هذا الإبدال لتوهّم المتلقي اشتراكَ الأبوين في السدس [٨٩] لا أن لكل واحد منهما السُّدُس.

وربما أنّ الفعل « يضاعفْ « مجزوم ؛ لأن الفعل المضارع في الجملة الفعلية إذا كانت تابعة بجزءيها معاً يمتنع نصبه أو جزمه تبعاً لمضارع منصوب أو مجزوم في الجملة المتبوعة ، أو العطف بالحرف وجب استقلال مضارعها بنفسه في إعرابه ، فلا يتبع إعراب المضارع في الجملة المتبوعة ، ولا يصحُّ نصبه أو جزمه تبعاً للمضارع الذي في الجملة المتبوعة إلا إذا كان البدلُ بدل مضارع من مضارع وحده [٩٠] .

٤- وتبدل الجملة من الجملة بشرط أن تكون الثانية أوفى بياناً من الأولى، سواء أكان ذلك بدل كل من كل، أم بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال، أو بدل غلط. أمّا الأوَّل فنحو قولنا: اقطع قمحَ الحقل، احصدْه، ومثال الثاني قوله تعالى: (أمدَّكم بما تعلمون، أمدَّكم بأنعام وبنين)، [الشعراء: ١٣٣]. ومثال الثالث قول الشاعر:

أقول له: ارحلْ، لا تقيمنَّ عندنا
وإلا فكن في السِّر والجهر مُسْلما

ومن الرابع قول أحدهم للآخر: اجلسْ، قفْ [٩١].

ومذهب الأخفش, والرماني, والفارسي إبدال الجملة من جملة غير جملة المبدل منه, واستدلّوا على ذلك بظهوره في بعض المواضع, ومنه قوله تعالى:(وقال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استُضعفوا لمن آمن منهم)[الأعراف: ٧٥] ؛ فأبدل(لمن آمن) من(الذين)،وهو بدل بعض من كل.[٩٢]

وقد تبدّل الجملة من المفرد، والمفرد من الجملة بدل كل من كل، وهو إبدال نادر، وعليه قول الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة
وبالشام أخرى، كيف يلتقيان؟

فجملة « كيف يلتقيان « بدل من « حاجة «، وهي مفرد ؛ لأن كيفية التقائهما هي الحاجة التي يشكو منها ؛ وصحَّ البدل، لأن الجملة تؤوَّل بالمفرد، والتقدير في البيت: إلى الله أشكو حاجتين: تعذّر التقاؤهما، ولا بد أن تؤوَّل الجملة بمفرد حتى يصح إبدالهما.

ومن إبدال المفرد من الجملة قولُه تعالى: (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتابَ، ولم يجعل له عوجاً، قيّماً) [الكهف ١و٢]، فأبدل المفرد (قيّماً) من جملة « لم يجعل له عوجاً «.

ولا يُشْترط في إبدال الجملة من الجملة أو إبدال الفعل من الفعل الاشتمال على ضمير يعود من المبدل إلى المبدّل منه، لأنه يتعذّر عود ضمير على فعل أو جملة [٩٣].

وإذا أُتبعَ نعت « أيٍّ » بتركيب إضافة نحو قولنا: يا أيُّها الرجلُ غلامُ زيدٍ، فتركيب الإضافة « غلامُ زيدٍ « لا يعرب بدلاً من « الرجل «، ذلك أن الأصل الذي يحكم البدل هو معاملته كأنه من جملة جديدة، فإذا عدّدنا لهذا التركيب جملتين هما:

يا أيُّها الرجلُ!

يا غلامُ زيدٍ!

امتنع إبدال « غلامُ زيدٍ « من « الرجل «، لأن المنادى المضاف لا يكون مبنياً على الضم، وليس فيه إلاّ النصب. ويمتنع إعرابه نعتاً أيضاً، لأن الاسم الذي يتضامّ مع (ال) يمتنع وصفه بما أضيف إلى العلم [٩٤].

وكذلك يمتنع الإبدال من نعت» أيّ « باسم منوّن، نحو قولنا: يا أيُّها الرّجلُ! زيدٌ أقبِلْ، « وإنما تنوّن لأنه موضع، يرتفع فيه المضاف، وإنما يحذف منه التنوين إذا كان في موضع ينتصب فيه المضاف [٩٥] «.

ويبدو لي أن سيبويه يوحِّد في المفهوم بين البدل والتوكيد، فقد قال: « فإنْ أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمر قلت: رأيتك إيَّاك، ورأيته إيّاه. فإن أردت أن تبدل من المرفوع قلت: فعلتَ أنتَ، وفعل هو، فـ « أنت « و « هو « وأخواتهما نظائر « إيَّاه « في النصب [٩٦] «.

فالمشهور في الأمثلة كلّها أنها توكيد لفظي، وليست بدلاً، وعلَّة ذلك أمران:

١- عدم السماع.

٢- انعدام النظير.

ولكن يجوز إبدال الضمير المنصوب من المنصوب إبدال بعض من كل أو بدل اشتمال، نحو قولنا:

ثُلثُ الرغيفين أكلتهما إيَّاه. وعِلْمُ الزَّيْدين استحسنتهما إيّاه [٩٧]

وقال سيبويه: « فإذا قلت: يا هذا الرجلُ فأردت أن تعطف (ذا الجمة) على « هذا « جاز النصب، ولا يجوز ذلك في « أي «، لأنه لا تعطف عليه الأسماء، ألا ترى أنك لا تقول: يا أيُّها ذا الجمة، فمن ثَمَّ لم يكن مثلَه «[٩٨].

وكذلك تمنع الصناعة النحوية والاتكاء على مقولة:إن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه=الإبدال إذا أتبع اسم الجنس او الاسم غير المتضامّ مع(ال)لمنادىً مبنيٍّ على الضم، نحو قولنا:يازيدُ الرجلُ، وياغلامُ الرجل الصالح، ويارجلُ الحارث، أو أتبع لمنادى منصوب، كقولنا:يا اخانا الحارثُ؛ لأن جعل(الرجل)، أو(الحارث) بدلا يفضي إلى أن يباشر المنادى المعرف بـ(الـ) حرف النداء(يا)،ويصير التقدير:

ياالرجلُ، ويا الحارثُ

وهو ممتنع في الصناعة النحوية كما معروف، مالم يُسبق المعرف بـ(الـ) بـ (أيُّها)أو(أيَّتها)، وهذا رأي البصريين، وخالفهم الكوفيون مستدلين على رأيهم بقول الشاعر [٩٩] :

فيا الغُلامان اللذان مرَّا

إيَّكما أن تكسباني شرًّا

وأرى أنّ القول قول البصريين، فهذا البيت شاذّ، والشاذُّ يحفظ ولا يقاس عليه. والبصريون لا يمنعون نداء ما فيه (ال) في موضعين: أولهما: لفظ الجلالة. وثانيهما: في حكاية الجمل، نحو تسميتك رجلاً بجملة « الرجل منطلق [١٠٠] «

وكذلك الأمر إذا أُتبع المنادى المبنيُّ على الضم باسم

الإشارة، نحو: يا زيدُ هذا، لأن اسم الإشارة – ههنا – لو كان بدلاً لكان على تقدير حذف حرف النداء من اسم الإشارة، وهذا ممتنع عند البصريين. قال السيوطي: « إذ على البدلية يلزمُ نداء اسم الإشارة من غير وصف، وكل ذلك ممنوع «[١٠١]. وحرف النداء غير ممتنع الحذف إذا كان المنادى غير اسم الإشارة، ومنه قوله تعالى: (يوسفُ أعرض عن هذا) [يوسف]، ولهذا لَحْن المتنبي في قوله[١٠٢] :

هذي برزتِ لنا فهجتِ رسيسا

ومثل ذلك في الامتناع إذا أتبع نعت (أي) باسم منوَّن، نحو قولنا: يا أيُّها الرجل زيدٌ، لأنه على البدلية « يلزمُ وصف أي بما ليس فيه ال «، فكأنك يا أيُّها زيدٌ، وهذا ممتنعٌ [١٠٣]، ولم يرد مثله في شعر ولا نثر.

وإذا كان المبدل منه ضميراً متصلاً محله الرفع أو ضميراً مجروراً جاز الإبدال منهما من غير شرط تقدُّم تأكيد بالضمير المنفصل، فيجوز أن يقال: أعجبتَني جمالُك، بإبدال « جمالُك « من « التاء « في « أعجبت «، وأن يقال: أُعجبتُ بكَ جمالِك، بإبدال « جمالك « من الضمير المجرور « الكاف « في بك من غير إعادة الجار، وهذا الجواز عائدٌ إلى علّة اشتراك البدل والتأكيد بأنهما ليسا أجنبيين عن متبوعهما لا في اللفظ ولا في المعنى، فالبدل من جهة المعنى في الأغلب يشارك المتبوع في إحدى الجهات الآتية:

١- الكليّة.

٢- الجزئية.

٣- التعلُّق.

وأمّا من جهة اللفظ فلعدم الفصل بينه وبين متبوعه بحرف، ولذلك ليس بمستنكر أن يجري ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله للتوافق بين التابع والمتبوع في أن كلاً منهما كالجزء من سابقه [١٠٤].

وقد استهجن الرضي، وهو على حق فيما نرى، أن يكون للضمير إعرابان والمعنى واحد، وهو تكرير الأول بمعناه، ورأى أن يكون الضميران في التركيبين توكيداً لاتحاد المعنيين، ولأن الفرق بين البدل والتوكيد معنوي فحسب [١٠٥].

وعجب أيضاً من مثال ضربه الزمخشري، وهو قوله: مررت بك بك، فجعل الثاني بدلاً، فقال الرضي: « وهذا أعجب من الأول إذ هو صريح التكرير لفظاً ومعنى، فهو تأكيد لا بدل. وجعله شبيهاً بقوله في باب المنادى :إنَّ الثاني في (يازيدُ زيدُ)بدل،وجميع ذلك تأكيد لفظيٌّ».[١٠٦]

والمقصد من البدل عامة جملة أمور حدّدها سيبويه وغيره [١٠٧], وهي: التبيين, والإيضاح, وأمن اللبس, **التوكيد.**

البدل وقرينة التعيين:[١٠٨]

والتعيين أحد أربعة أقسام تعمّها قرينة كبرى هي قرينة المطابقة [١٠٩], ويراد بها تطابق البدل والمبدل منه, أو عطف البيان والمعطوف عليه, أو تخالفهما في التعريف والتنكير. وإذا كانت قرينة المطابقة واجبة في النعت , وهو أحد أبواب التوابع= فإن هذه القرينة غير واجبة في البدل, فتبدّل المعرفة من النكرة, نحو قوله تعالى(وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله)[ ]فأبدل «صراط الله»», وهو

معرفة بالإضافة, من»صراط»المتقدم [١١٠].ويجوز على ذلك أن نقول:مررت بامرأة هندٍ.

وتبدل النكرة من المعرفة, نحو قوله تعالى: (لنسفعًا بالناصية ناصية كاذبة)[العلق: ١٥-١٦], ويشترط الكوفيون والبغداديون في هذا القسم ان يكون البدل نكرة موصوفة، إذ إنّ النعت من تمام المنعوت، و لكن البدل منقطع من المبدل منه [١١١]، والبيان مرتبط بهما جميعا.وعلى هذا يجوز أن نقول:مررت بأخيك ، رجل صالحٍ. فقد أجاز سيبويه أن يقال:هذاعبد الله رجلٌ منطلق, على إبدال (رجل), وهو نكرة من المعرفة، وهو (عبد الله). قال أبو حيان:» وسُمع بدل النكرة من المعرفة, وليست من لفظ الأول, ولا موصوفة, وهذا مذهب البصريين».[١١٢]

ونسب ابن مالك إلى الكوفيين منعهم إبدال النكرة من المعرفة إلاّ إذا كانت من لفظ واحد, و»كلام الكوفيين على خلاف النقل، قال الكسائي والفراء في (قتالٍ) في قوله تعالى:(يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه) [البقرة:٢١٧] خفضه على نية (عن) مضمرة».[١١٣]

وتبدل النكرة من النكرة, ومنه قوله تعالى:(إنّ للمتقين مفازًا حدائق وأعنابًا)[النبأ: ٣٢].ومنه أيضا قول كثير عزة:

وكنت كذي رجلين رجل صحيحةٍ

وأخرى رمى بها ريب الزمان فزلَّتِ

وشرط وصف النكرة إذا أريد إبدالها من المعرفة خاص ببدل كل من كل.ومذهب الفارسي ترك هذا الشرط إذا أفاد البدل فضل معنى ليس في المبدل منه، وخرج على هذا قوله تعالى:(إنك بالوادي المقدس طوى)[طه:١٢]فيما إذا لم يجعل (طوىً) اسما للوادي، بل كان معدولاً عن صيغة (طاوٍ)، كما عدل(عُمَر) عن (عامر) [١١٤].ووقع توجيه الفارسي هذه الآية موقع استحسان عند الرضيِّ, فقال:» وهو الحقُّ» [١١٥].

واشترط ابن جني(تـ٣٩٢هـ)لإبدال النكرة من المعرفة الاتفاق اللفظي بينهما، نحو قوله تعالى (لنسفعًا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة)[العلق: ١٦], وهو مردود بقول شُمير الضبِّيُّ [١١٦]:

فلا وأبيك خيرٍ منك إنَّي

ليؤذيني التحمحم والصهيلُ

فإن تخلف شرط إفادة البدل النكرة مالايفيده المبدل منه امتنع إبدالها منه؛ لأنه يكون من قبيل الإبهام بعد البيان.[١١٧]

أمّا من جهة معنى الصيغة فالغالب على البدل الجمود، وقلَّ أن يكون الإبدال في المشتق [١١٨]، والغالب واللازم يجريان مجرى واحداً في العربية [١١٩].

البدل وقرينة الرتبة:

وتعني الرتبة أن يكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة إلى صاحبتها، كأن تكون سابقة لها أو لاحقة، فإذا كان هذا الموقع ثابتاً سميت الرتبة محفوظة، وإذا كان الموقع عرضة للتغيير سميت غير محفوظة [١٢٠]. وإذا كانت الموقعية عرضة للتغيير سميت رتبة غير محفوظة.[١٢١]

ورتبة البدل وعطف البيان رتبة محفوظة ؛ ذلك أن البدل تابع لغيره من التوابع فلا يكون إلا تالياً المبدَل منه، فيمتنع تقدُّم البدل على المبدل منه، وكذلك ما اتَّصل به [١٢٢]. ومعنى هذا أنّ رتبته محفوظة في نظام اللغة وفي الاستعمال في الوقت نفسه [١٢٣] «،

و « ليس لأحد أن يخرج عنها – في الاختيار – لأن اللغة العربية قد حَدَّدت حالات معينة يجب فيها – إذا أُريد التواصل والفهم بهذه اللغة – مراعاة الترتيب بين العناصر [١٢٤].فكلٌّ من « البدل « و « عطف البيان « رتبتهما محفوظة، فلا يجوز تقدُّم البدل على المبدل منه [١٢٥]، ولا تقدُّم المعطوف عطف بيان على المبيَّن.

وجعل أبو حيان والسيوطي موقعيَّة البدل محفوظة في بدل الكل من الكل، أمّا في بدل الاشتمال وبدل بعض من كل [١٢٦]فلا. قال أبو حيان: « وقد تقول: أكلتُ ثُلثَه الرغيف، وأعجبني حُسنَه زيدٌ «[١٢٧]، ولم أقف لأبي حيَّان في ذلك أو للسيوطي على دليل نقلي، وإنّما هي أمثلة نحوية مصطنعة ليس غير، وأرى تعميم حفظ الرتبة في كل أنواع البدل اتكاء على القاعدة التي تمنع عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة ؛ ذلك أنّ في تقديم « بدل بعض « أو « الاشتمال « على المبدل منه خرقاً لهذا الأصل.

ويُترخَّصُ في موقعية البدل بدخول عنصرٍ بين طرفي الإبدال « البدل والمبدل منه «، وجاء منه بدل بعض من كل في قوله تعالى: (قم الليل إلاّ قليلاً، نصفَه أو انقص منه قليلاً) [المزمّل: ٢]، وقاس عليه أبو حيان فقال: « وقد يفصل بالظرف والصفة ومعمول الفعل، نحو: أكلتُ الرغيف في اليوم ثُلثَه، وقام زيدٌ الظريفَ فقُمْ [١٢٨].

* البدل وقرينة الإعراب:

ذكرنا من قبل في تعريفنا البدل أنه تابع للمبدل منه، ويعرف الباب الإعرابي لكليهما من السياق، ولا يعرف من تجريد أحدهما، فالتوابع كلها تجري على الأسماء التي قبلها في القرينة الإعرابية [١٢٩]، ولا يعرف الباب الإعرابي للجزء الثاني « التابع «، ولكن يعرف الجزء الأول في حال التجريد للدراسة، ويعرف الباب الإعرابي للجزءَيْن معاً في السياق [١٣٠] وسواء « أعرفَ الباب الإعرابي لكل من اللفظ أم عُرِف في أحدهما فقط ولم يعرف في الآخر، فإن هذا لا يؤثر في الحكم على الرتبة ببين اللفظين في الحالين كلتيهما بأنها محفوظة [١٣١] «.

* البدل وقرينة الربط:

والربط « قرينة لفظية على اتّصال أحد المترابطين بالآخر [١٣٢] «، ووسائل الربط متعدِّدة، فقد يكون بإعادة اللفظ نفسه، أو إعادته بالمعنى، أو بوساطة الضمير، أو اسم الإشارة، أو دخول احد المترابطين في عموم الآخر [١٣٣].

وقد ذهب النحاة في تعريفهم « البدل « إلى أنه في حكم تنحية المبدل منه، ولكنَّ ذلك لا يعني إلغاءه وعدم ارتباط أحدهما بالآخر، ولكن مرادهم بذلك كما يرى السّيرافي أنَّ البدلَ قائمٌ بنفسه، وليس تبياناً للأول على ما هو معروف في العلاقة بين النعت ومنعوته، وهو معه كالشيء الواحد [١٣٤].

إن العلاقة التي تقوم بين البدل قد تكون علاقة لفظية يرتبط البدل بالمبدل منه باللفظ على نحو ما وجدنا في قوله تعالى: (لنسفعاً بالناصية، ناصية كاذبة خاطئة) [العلق:١٦].

وما ذهب إليه النحاة أنَّ البدلَ في نية الطَّرح، وأن البدل من جملة جديدة ليس مذهباً متقبَّلاً، ذلك أنَّ المبدل منه ليس إلاّ موطئاً ومؤسساً للعلاقة التي تربط بينه وبين ما أبدل منه، فالعلاقة بينهما – وإن وجدت

روابط لفظية – عمدتها زيادة الإيضاح والبيان للمبدل منه الذي هو الممهِّد لهذه العلاقة، ولذلك نجد تشابهاً بين علاقة البدل بالمبدل منه وعلاقة النعت بمنعوته، وإنما يفترقان في أن البدل يبيِّن حقيقة المبدل منه، والنعت يقوم ببيان معنى منعوته [١٣٥].

فبدل الكل من الكل لا يحتاج إلى رابط، ذلك أنه هو المبدل منه في المعنى أو في اللفظ، وهو في ذلك شبيه بالجملة التي تكون المبتدأ نفسه في المعنى لا تحتاج إلى رابط [١٣٦].

فعلاقة الإبدال في البدل المطابق، والارتباط الوثيق بينهما، وهي كذلك في البدل المباين، = أغنت عن احتياجهما إلى رابط من ضمير أو أداة [١٣٧]، ذلك أن علاقتهما ترتكز إلى زيادة الوضوح والبيان للمبدل منه، فهو في ذلك – والنعت في علاقته مع منعوته، وليس من فرق بينهما إلاّ أنّ البدل يكشف حقيقة المبدل منه، والنعت يبيِّن معنى المنعوت [١٣٨].

لكنَّ العلاقة بين البدل والمبدل منه بدل بعض من كلٍّ فليست علاقة وثقى على غرار علاقة الطرفين في البدل المطابق، ولهذا احتاجت إلى رابط لفظي هو الضمير الملفوظ أو المقدَّر، نحو قوله تعالى: (ثمَّ عموا وصمُّوا كثيرٌ منهم) [المائدة: ٧١]، وقوله: (ولله على الناس حِجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً) أي: من استطاع منهم.

ولكن عدم احتياج البدل المباين [بدل الغلط، و بدل النسيان، وبدل الإضراب] إلى رابط بين البدل والمبدل منه لا يعني عدم احتياجه إلى قرينة توضحه وتمنع اللبس ، وأفضل أنواع القرينة هو أن يُسْبق البدل بـ « بَلْ » حتّى يعرب على العطف لا على البدلية، وبهذه القرينة يمتنع احتمال النعتية الذي قد يخامر الذهنَ قبل التلفظ بالحرف « بل » [١٣٩].

وقد لا يكون الرابط إلاّ التابع على عطفية البيان، نحو قولنا: هند ضربت الرجلَ أخاها.فالعنصر اللغوي « أخاها » يمتنع جعله « نعتاً »، لأنّه أعرف من المنعوت « الرجل ». ويمتنع جعله بدلاً لخلو الجملة من رابط، فلم يبق إلا أن يكون عطف بيان [١٤٠].

ومثل ذلك قولنا: هندٌ قام زيدٌ أخوها، فلا يجوز في العنصر اللغوي « أخوها » أن يُجعل « بدلاً » من « زيد » ؛ لعدم صحة الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبراً لـ « هند » إذ الجملة الواقعة خبراً لا بدَّ لها مِنْ رابط يربطها بالمخبَر عنه، والرابط هنا هو الضمير المضاف إليه « الأخ » الذي هو تابع لزيد، فلو أسقط من التركيب لاختلَّ، ولذا وجل إعرابه « أخوها » عطف بيان لا بدلاً، لأنَّ البدل على نية تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبَر بها من رابط [١٤١] ».

الفرق بين البدل وعطف البيان

عقد النحاة مقارنات بين البدل وعطف البيان، ووقفوا على تماثل في الخصائص والوظائف، وعلى فروق في الأمرين السابقين أيضاً. فعطف البيان يتماثلُ ونوعاً واحداً من البدل لا مع مطلق البدل، فهو شبيه «بدل كل من كل»، وهو هو، من جهة التابعية، وأن الثاني هو الأول على سبيل الحقيقة.

ويشبهه كذلك من الجهة الوظيفية، ففيه بيان كما هي الحال في البدل، وفيه تأكيد من جهة أن يكون لفظه لفظ الاسم الأول. ويشبهه أيضاً من جهة قرينة

التقسيم، فلا يكون إلاّ بالجوامد.

ويفارق عطف البيان البدل من وجوه عدَّة، فمن جهة التركيب البنيوي يكون عطف البيان في التقدير من جملة واحدة، في حين أن البدل يعدّ عنصراً في جملة أخرى، فقولنا:

ياأخانا زيداً

يعرب « زيداً « عطف بيان لا بدلاً، لأن الإبدال يتطلب افتراض إعادة العمل (يا) النداء، واسم العلم المنادى يكون مبنياً، وعلى ذلك يكون التركيب على النحو الآتي:

يا أخانا زيدٌ

فالتقدير: يا أخانا، يا زيدُ!

ويفارقه من جهة قرينة المطابقة، ذلك أنَّ عطف البيان يجري على متبوعه تعريفاً، فهو على النقيض من البدل الذي يجوز فيه التعريف والتنكير [١٤٢].

فالبدل وظيفياً يقوم بما تقوم به الصفة والتوكيد مجتمعين، فإن فيه إيضاحاً للمبدل، ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة، وفيه رفع المجاز وإبطال التوسُّع الذي يكون في المبدل منه «[١٤٣].

ونقل الرضيُّ عن النحاة أنهم فرَّقوا بين البدل وعطف البيان بأن جعلوا البدلَ « هو المقصود بالنسبة (الإسناد)، دون متبوعه، وهو بذلك نقيض « عطف البيان « الذي يؤدي وظيفة البيان، والبيان فرعُ المبيَّن، ولولا المبيَّن لم يؤت به فيكون المقصود هو الأول « [١٤٤]. وبذلك يكونون قد اتكؤوا على العلاقة المنطقية التي تربط بين عطف البيان والمعطوف عليه انطلاقاً من وظيفة التبيين، وجعلوا الأول أصلاً والثاني فرعاً.

وهذا موضع رفض عند الرضيِّ، ذلك أنه لا يسلِّم « أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال، إلاّ الغلط، فإنَّ كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأوَّل ظاهر « [١٤٥].

وتعليل ذلك يعود إلى [١٤٦]:

١- أن الأول في الأنواع الثلاثة من البدل مسند إليه في الظاهر.

٢- أن ذكر الأول له فائدة لا تستفاد لو لم يُذكر، وفي هذا صَوْنٌ لكلام الفصحاء، ونأيٌ به عن اللغو، ولا سيما إذا كان ذلك في كتاب الله وحديث نبيّه، عليه الصلاة والسلام.

٣- دعوى عدم القصديّة في الأول مخالفة لظاهر التركيب، ذلك أنّه هو المسند إليه حقيقة، وهو مشتمل على فائدة يصحّ بسببها الإسناد والنسب إليه وظيفياً. ويتجلّى الفرق بينهما تداوليّاً، ففي مسألة النِّكاح مثلاً يورد الأسنوي أنْ لو كان لرجل ابنتان وأراد تزويج إحداهما فقال للخاطب زوجتك بنتي فاطمة كان العقد صحيحاً على نية « عطف البيان «، وما ذلك إلا نتيجة البيان الحاصل بذكر « فاطمة « ابنته وتحديدها. ولكنَّ العقد يكون باطلاً إذا أريدت « البدلية «، ذلك أنه إذا كانت له بنتان: زينب وفاطمة، وقال للخاطب: زوجتك فاطمة من غير التقديم للاسم بلفظ « بنتي « كان في اللفظ إبهام ؛ إذ الفواطمُ كثُر، فيكون الكلام على قصد البدلية جملتين، فكأنه قال: زوجتك بنتي، زوجتك فاطمة، ولو قال ذلك كان عقده غير صحيح، ذلك أن البنت لم تفسَّر بـ « فاطمة «[١٤٧].

والقصد من عطف البيان:

١- إيضاح [١٤٨] متبوعه، وهذه القصدية مختصَّة

بالمعارف، كما في قول الراجز:

أقسم بالله أبو حفص عمر

٢- تخصيص المتبوع، وهذا التخصيص لا يكون إلا في النكرات، عند مَنْ أجاز مجيء عطف البيان في النكرات، وجعل منه قوله تعالى: (يُسْقى من ماءٍ صديدٍ) [إبراهيم:١٦]، أو قوله تعالى: (شجرة مباركةٍ زيتونةٍ) [النور: ٣٥].

٣ – المدح: وهذا المقصد تفرَّد به الزمخشريُّ بالإشارة إليه، وجعل منه قوله تعالى: (جعل اللهُ الكعبةَ البيتَ الحرام) [المائدة:٩٧].

٤ – التوكيد، وعليه قول الراجز:

إني وأسطارٍ سُطِرْن سطراً

لقائلٌ يا نصرُ، نصرُ، نَصْرا

فههنا لم يأت البيانُ من تكرار اللفظ « نصر « ؛ ذلك أنه ليس في الثاني زيادة بيان وإيضاح، وإنما القصد منه التوكيد فحسبُ، وهذا على رواية:

يا نصرُ نصراً نصراً

قال ابن السرَّاج: « فمن قال: يا نصرُ نصراً، فإنه جعل المنصوب تبييناً للمضموم، وهو الذي يسميه النحويون عطف بيان [١٤٩] «

وقال أيضاً « جعلهما تبييناً، وأجرى أحدهما على اللفظ والآخر على الموضع كما تقول: يا زيدُ الطريفُ العاقلُ، ولو نصبت « العاقلَ « على أعني كان جَيِّداً.

ومنهم مَنْ يُنْشد:

يا نصرُ نصرُ نصراً

فجعل الثاني بدلاً من الأول، وتنصب الثالث، على التبيين « ، ومراده « بالتبيين « عطف البيان لا شكَّ.

نتائج البحث:

١- تشترك التوابع كلها في قاسم مشترك هو أنها – ما عدا النعت – ترفع إبهاماً عن متبوعها.

٢- البدل المطابق هو عطف البيان عينه.

٣- يجري عطف البيان مجرى النعت فيبيِّن متبوعه ويوضحه، وهو يشترك في وظيفة التوضيح مع كل من الحال والتمييز، إذ ليست هذه الوظيفة مقتصرة على التوابع.

٤- يتفق عطف البيان مع متبوعه معنى ويخالفه لفظاً.

٥- لا يتحقق فيه شرط التفسير إلا بالجوامد.

٦- قد يكون البدل هو المبدل منه بعينه، أو جزءاً منه، أو مشتملاً عليه، وعطف البيان لا يكون إلا المعطوف عليه.

٧- يفارق عطف البيان البدل المطابق في جملة من الأمور.

٨- أميل إلى تخصيص عطف البيان بأسماء الأعلام والكنى فحسب.

٩- لا يكون عطف البيان إلا اسم ذاتٍ معطوفاً على اسم ذات سابق ليؤدي ذلك إلى تحديد الذات، وهو ما تمثّله الخطاطة الآتية:

اسم ذات +اسم آخر للذات أكثر وضوحاً = تحديد الذات.

١٠- لا يكون عطف البيان إلاّ اسماً جامداً.

١١ – يكون عطف البيان أكثر شهرة وتحديداً من المعطوف عليه.

الهوامش

١- ابن فارس, أحمد: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بلا تاريخ، (قصد)، ٥ ـ ٩٥.

٢– وهبة، مراد: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب, مجدي وهبة, مكتبة لبنان, ١٩٨٤م.ص ٢٨٨، ومدكور، إبراهيم: المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ص ١٢٧، وصليبا، د. جميل: المعجم الفلسفي، بيروت، ٢: ١٩٤.

٣- القصدية عند جريس، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ص ٣٠.

٤– بيير جيرو: علم الدلالة، ص ١٠٢.

٥- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ،ج١ص:٣٤.

٦- العسكري، أبو هلال (ت ٣٩٥هـ) الفروق اللغوية، دار الآفا ق الجديدة، ص ٤٦.

٧- الفروق اللغوية، مصدر سابق، ص ٤٦.

٨– سلوم، د. داود: نظرية اللغة والجمال، دار الحوار، اللاذقية، ص ١٣٠.

٩– بارة، د. عبد الغني: مبدأ القصدية والطابع التداولي لخطاب الشاطبي الأصولي، نحو تأويل كلي، ص ١٦–١٩.

١٠– الجوزية، ابن قيم: إعلام الموقعين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، ط ١، ١٩٥٥م، ١: ٢١.

١١- الآمدي، علي بن محمد: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق سيِّد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦م، ١: ٤٢.

١٢- ابن فارس، أحمد بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٠، ٥: ٧٦ و٧٧ (قرن).

١٣– التهانوي، محمد علي: (مرجع سابق)، كشاف اصطلاحات الفنون، ٢، ١٣١٠.

١٤– الجرجاني، التعريفات: ١١٠٤، والكفوي، الكليات ٢: ٣٢٠.

١٥–حسان، تمام :اللغة العربية, معناها ومبناها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٩م، ص ١٩١ – ١٩٢.

١٦- توامي، د. عبد الجبار: القرائن المعنوية في النحو العربي، رسالة مخطوطة، ص ٦٨. وانظر: حسان، د. تمام: الأصول، ٣٢٥، واللغة العربية معناها ومبناها، المرجع سابق ، ص ١٩١ – ١٩٢.

١٧- مقاييس اللغة, مصدر سابق، ١: ٣٦٢، و٣٦٣ (تبع).

١٨- الحلواني، د. محمد خير، المغني الجديد في النحو، دار المشرق العربي، بيروت، حلب، ط ١، ٢٠٠٣، ص: ٢٥٤. وانظر: حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط ٤، ١٩٧٦، ٣: ٤٣٤. وبيطار، عاصم: النحو والصرف، منشورات جامعة دمشق، ط ١٥، ٢٠٠٩ م، ص: ٢٧.

أقول: أضرب أبو حيّان الأندلسي عن تعريف التوابع، فقال: «باب التابع: هو محصور بالعدّ فلا يحتاج إلى رسم، ولا حد، وهو النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق». الأندلسي، أبو حيان: ارتشاف الضّرب، حققه د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨، ص ١٩٠٧. وكذلك فعل ابن هشام فاقتصر على تعدادها فقال: «الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب

خمسة ...». الأنصاري، ابن هشام: أوضح المسالك، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، ١٩٧٩، دار الجيل، بيروت ٣: ٢٩٩.

١٩- ابن السيد، عبد الله بن محمد، رسائل في اللغة، حققها د. وليد محمد السّراقبي، ط١، مركز الملك فيصل، الرياض، ٢٠٠٦، ص ١٩٧ – ٢٢٥.

٢٠- الأستراباذي، الرضي: شرح الكافية، تحقيق د. حسن الحفظي ويحيى المصري، ط١، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ق١، مج ٢، ص ١٠٧٤.

٢١- المخزومي، مهدي: في النحو العربي: نقد وتطبيق، ص ١٨٦.

٢٢- صدر الكتاب في طبعته الأولى عن دار الفكر سنة ١٩٩٩ م.

٢٣- وهذا قول لا صحَّة له، ودليلٌ بيِّن على أنّ الرجل لم يقرأ كتاب سيبويه.

٢٤- الصيداوي، يوسف: الكفاف، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٠ هـ ١١٩٩م، ص ٨٤٥.

٢٥- ابن السيد، عبد الله بن محمد: الحلل: ١٠٤. والصيداوي متابع في ذلك الرضي الأستراباذي.

٢٦– الكتاب، مصدر سابق، ٢: ١٨٥.

٢٧- الكتاب٢, مصدر سابق /١٩٢.

٢٨– المراد بها أسماء الإشارة كما سيظهر من تمثيله.

٢٩- الكتاب، مصدر سابق ٢: ١٨٩-١٩٠.

٣٠– حميدة ,د.مصطفى: الر نظام الربط والارتباط, مكتبة لبنان - ناشرون, بيروت, ١٩٩٧م, ص ١٨٨.

٣١- الأخفش ، سعيد بن مسعدة : معاني القرآن ، تحقيق د . هدى قرَّاعة ، ط ١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م.

٣٢- ابن السراج, أبو بكر :الأصول: حققه د. عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط١, ١٩٨٥م. ج١/٣٣٥.

٣٣- السهيلي، أبو القاسم: نتائج الفكر، حققه د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر، السعودية، ١٩٨٤، ص ٥٣.

٣٤- الأصول,, مصدر سابق ١: ٣٤٣.

٣٥–الأصول، مصدر سابق ١: ٣٤٣.

٣٦- الأصول، مصدر سابق ١: ٣٤٣.

٣٧– ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ص: ١٢٧٤. والأنصاري، ابن هشام: أوضح المسالك، مرجع سابق، ٣: ٣٩٩.

٣٨– الأنصاري ، ابن هشام : أوضح المسالك ، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد ٣٩٩/٣.

٣٩- كشاف اصطلاحات الفنون،مصدر سابق, ص: ٣١٥. وانظر: الأسنودي: الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق د. محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ، ص: ٤٠٨.

٤٠- كشاف اصطلاحات الفنون، مصدر سابق, ص: ٣١٥.
٤١– الفراء: معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، مصر، ٢: ٧٣.
٤٢– المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م، ص: ١٠٣٦. والأزهري: شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ٢: ١٩٠.
٤٣- المرادي: توضيح المقاصد، مرجع سابق، ص: ١٠٣٦. والأزهري: شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق، ٢: ١٩٠.
٤٤– الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص: ١٥٩.
٤٥- ابن الحاجب: الأمالي، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص: ٥٢٨.
٤٦- شرح الكافية، مصدر سابق، ١: ٢: ١٩٣.
٤٧- نظام الارتباط والربط، مرجع سابق، ص: ١٨٦.
٤٨- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ٣: ٢١٨.
٤٩– ابن هشام: أوضح المسالك، مرجع سابق، ٣: ٣٤٦.
٥٠–أوضح المسالك، مصدر سابق، ٣: ٤٠١.
٥١- :نتائج الفكر, مصدر سابق, :٣٠٠
٥٢- السهيلي, أبو القاسم, نتائج الفكر, مصدر سابق, ص:٣٠٠.
٥٣– الزجاجي، أبو القاسم: الجمل، مصدر سابق، ص ٢٥.
٥٤– الأنصاري، ابن هشام: أوضح المسالك، مصدر سابق، ٣: ٤٠٢.
٥٥– الأنصاري، ابن هشام: أوضح المسالك، مر مصدر سابق ، ٣: ٤٠٢.
٥٦- المبرد, محمد بن يزيد المقتضب, تحقيق محمد عبد الحالق عضيمة, مجلس الشؤون الإسلامية، القاهرة,١٩٩٤م, ١: ٤٧.
٥٧– الزجاجي:الجمل،مصدر سابق،ص:٢٦.وانظر:الكتاب١: ٤٣٣،والمقتضب ١: ٢٧ ، والأصول ٢: ٤٨.,و السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ٣: ٣٥٠. والسهيليّ: نتائج الفكر، مصدر سابق ، ص: ٥٣.
٥٨– ديوان الأعشى: ١٢٧, والكتاب ٣:٣٨،ومعاني القرآن للأخفش،ص:٦٤،والمقتضب ١: ٢٧ ،و٢: ٢٦، و٤: ٤٨، والأصول ٢: ٤٨، ابن الشجري, الأمالي, تحقيق د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي, القاهرة,ط١, ١٩٩٢, ٢: ١٣٠.
٥٩- الزجاجي:الجمل،مصدر سابق،ص:٢٦.وانظر:الكتاب١: ٤٣٣،والمقتضب ١: ٢٧ ، والأصول ٢: ٤٨.
٦٠– الأستراباذي، الرضي: شرح الكافية، مرجع سابق ١٠٨٠/٢/١.

٦١- ابن يعيش, شرح المفصل, عالم الكتب, بلا تاريخ, ٣: ٦٤.
٦٢- المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب، مصدر سابق، ج١، ص: ٢٧.
٦٣– الأستراباذي، الرضي: شرح الكافية، مصدر سابق، ق١، مج ٢، ص ١٠٨٠. وجاء في المقتضب ١: ٧: »وقد يجوز أن يبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه مَعْنَاهُ لأَنَّه يقْصد قصْد الثَّانِي نَحْو قَوْلك: (سُلِب زيدٌ ثوبُه) لأَنَّ معنى (سلب) (أَخذ ثَوْبه) فأَبدل مِنْهُ لدُخُوله فِي الْمَعْنى«.
٦٤– الاستراباذي، الرضي: شرح الكافية، مصدر سابق ١٠٨٢/٢/١.
٦٥- حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ٩/٣..
٦٦– الزركشي،بدر الدين : البحر المحيط في أصول الفقه، حققه د. سليمان الأشقر الكويت،٣/. ٣٥٠ وهذا القول قول السيرافي بحرفه في :شرح الكتاب.انظر:الكتاب ١: ١٥١,ح٢,وهي حاشية أوردها عبد السلام هارون نقلًا عن السيرافي.
٦٧– المصدر السابق٣: ٣٥٠.
٦٨- نتائج الفكر، تحقيق د. إبراهيم البنا، ص: ٣٠٨.
٦٩- السيوطي, جلال الدين: الأشباه والنظائر, تحقيق د. عبد الإله نبهان, وزملائه، مجمع اللغة العربية, مطبعة دار المعارف, دمشق, ١٩٨٥م,٤: ٥٥٠, و٥٧٢.
٧٠- صحيح مسلم ١: ٣٦٠, الحديث رقم(٢٤٩).
٧١- لأشباه والنظائر, مصدر سابق ٤: ٥٧٣.
٧٢– حسن، عباس: النحو الوافي، مرجع سابق، ٦٨٣ – ٦٨٤.
٧٣– ابن يعيش: شرح المفصَّل، مصدر سابق ، ج ٣، ص: ٦٦.
٧٤- عبد الحميد، محمد محيي الدين: عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك.، ٣: ٣٥٧،ح٥
٧٥- الكتاب , مصدر سابق ١: ١٥١.
٧٦- شرح الكافية, مصدر سابق ة ١٠٨٢/٢/١
٧٧-الكتاب,مصدر سابق, ١٦٣/١.
٧٨- ابن جني، عثمان: التمام في تفسير أشعار هذيل، حققه أحمد ناجي القيس، مط. القاسيمي، بغداد، ط ١ /١٩٦٢ م,ص:٢١.
٧٩- أوضح المسالك مصدر سابق ٣: ٣٥٥ و ٣١.
٨٠- السيرافي, أبو محمد يوسف , شرح أبيات سيبويه: (ت ٣٨٥ هـ), حققه د. محمد علي سلطاني, دار المأمون للتراث, دمشق, ١٩٧٩م ١: ١٨٥.
٨١- حسن، عباس: النحو الوافي، مرجع سابق ٣: ٦٨١ و ٦٨٢.
٨٢- الكتاب، مصدر سابق، ١: ٣٥٦.
٨٣- البيت لعدي بن زيد، وهو في: الكتاب ١: ١٥٦، ومعاني القرآن للفراء ٣: ٧٣، و ٤٣٤، ومعاني القرآن للأخفش ١ « ٣١١، وتفسير الطبري ١٦: ٥٥٣، و ٢١: ٣١٨، و ١٣: ٦٣٣، و ٣٠: ٢٣٩.
٨٤- أوضح المسالك ٣: ٣٦١.

٨٥- الأشباه والنظائر .
٨٦- الأشباه والنظائر, مصدر سابق, ج٢ : ١٧٢ و ١٧٣ .
٨٧- الكتاب, مصدر سابق, ٣: ٨٦و٨٧.
٨٨- الكتاب, مصدر سابق, ١: ٨٧.
٨٩- حسن, عباس، النحو الوافي، مرجع سابق,٣: ٦٨٥.
٩٠- الزمخشري، جار الله: الكشاف، ج١ ص: ٥٠٧، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،مطابع النصر الحديثة, الرياض, بلاتاريخ, ٣: ١٨٣.
٩١- النحو الوافي ، مرجع سابق ، ص : ٦٨٥ .
٩٢– حسن، عباس: النحو الوافي، مرجع سابق ٣: ٦٨٦
٩٣- شرح المفصل, مصدر سابق, ٣: ٦٧.
٩٤- النحو الوافي، مرجع سابق، ج ٣: ٦٨٧.
٩٥- العنابي, أحمد بن محمد الأصبحي(تـ٧٧٦هـ):التبيان في تعيين عطف البيان, تحقيق د.إبراهيم أبو عباة, مكتبة العبيكان، الرياض, ط١, ١٩٩٦م, ص: ٨١، و: ارتشاف الضرب ٢: ٦٠٦، وشرح التصريح ٢: ١٣٣، والمساعد ٢: ١٢٦، وهمع الهوامع ٢: ١٢٢.
٩٦- الكتاب, مصدر سابق, ٢: ١٩٣
٩٧- الكتاب, مصدر سابق ٢: ٣٨٦.
٩٨- شرح الكافية , مصدر سابق, ١٠٥٨/٢/١
٩٩- نفسه، ٢: ١٩٣. وانظر: الارتشاف ٢: ٦٠٦، والتبيان, مصدر سابق ص: ٨٣.
١٠٠- البيت في:ابن الأنباري, الإنصاف،تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد, مطابع الروضة النموذجية, حمص, ص: ٣٣٦.
١٠١- الإنصاف،سابق , ص: ٣٣٦.
١٠٢- السيوطي, جلال الدين :همع الهوامع ٢: ١٢٢. وانظر: ابن عصفور(ت:٦٦٩هـ),المقرَّب ,حققه عبد الستار الجواري, وعبد الله الجبوري, ط١٩٦٢,١م, ١: ١٧٧.
١٠٣- البرقوقي, عبد الرحمن: شرح ديوان المتنبي،المكتبة التجارية, القاهرة, ١٩٣٠م,ج١, ص:٣٨٢.
١٠٤- التبيان، ص ٨٢، وارتشاف الضرب ٢: ٦٠٦، وهمع الهوامع ٢: ١٢٢.
١٠٥- الأستراباذي، الرضي: شرح الكافية، ١٠٢٦/٢/١.
١٠٦- شرح الكافية ١٠٥٨/٢/١.
١٠٧- الأستراباذي, الرضي: شرح الكافية ١٠٥٨/٢/١.
١٠٨- مصدر سابق,
١٠٩- الجمل،مصدر سابق, ص:٢٣-٢٥،وشرح المفصل, مصدر سابق, ٥٥/٣.
١١٠- حسان, تمام:اللغة العربية معناها ومبناها, مرجع سابق، ص:٢١١و٢١٢.
١١١- شرح المفصل, مصدر سابق,٣: ٦٩.

١١٢- :ارتشاف الضرب,مصدر سابق, ص: ١٩٦٣.
١١٣- ارتشاف الضرب,, مصدر سابق,ص:١٩٦٢.
١١٤- الفارسي, أبو علي: الحجة في معرفة القراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للتراث، دمشق, ٥: ٢١٩.
١١٥- شرح الكافية, مصدر سابق, ١٠٨٣/٢/١.
١١٦- البيت في :شرح الكافية١٧٧/٢/١، والبغدادي, عبد القادر:خزانة الأدب, تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي, ٥: ١٨٢.
١١٧- خزانة الأدب, مصدر سابق, ٥: ١٨٢.
١١٨- السيوطي: الأشباه والنظائر ١: ٥٤٨.
١١٩- الحلبي، السمين: الدر المصون، تحقيق د. أحمد الخرَّاط، دار العلم، ج ١: ٤٧، ٥١، ٦٥-٦٧.
١٢٠- مقالات في اللغة والأدب، ص: ٣٥٧ وما بعدها، واللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٢٠٧.
١٢١- مقالات في اللغة والدب،ص:٣٥٧وما بعدها،واللغة العربية:معناها ومبناها,ص: ٢٠٧.
١٢٢- الأصول ٢: ٢٢٥.
١٢٣- الموقعية، ص: ٩٣.
١٢٤- نفسه، ص: ٩٣.
١٢٥- الخصائص ٢: ١٥٨ و ١٦١، وشرح الكافية ٢: ١١٨، و ٣٦٨، والارتشاف، ص: ١٩٦، وهمع الهوامع ٣: ١١٦.
١٢٦- الارتشاف، ص: ١٩٦٢، وهمع الهوامع ٣: ١٠٤.
١٢٧- ارتشاف الضرب, مصدر سابق,ص:
١٢٨- ارتشاف الضرب، مصدر سابق, ص: ١٩٧٤. وانظر: النحو الوافي ٣: ٤٣٦.
١٢٩- حسين, حسين رفعت:الموقعية،عالم الكتب, القاهرة,ط١, ٢٠٠٥م,, ص: ١٢٣.
١٣٠- المرجع السابق نفسه.,ص:١٢٣.
١٣١- حسين, حسين رفعت: الموقعية، عالم الكتب, القاهرة,ط١, ٢٠٠٥م, ص: ١٢٣.
١٣٢- اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص ٢١٣.
١٣٣- نفسه، ص ٢١٣ – ٢١٦.
١٣٤- الزركشي، بدر الدين (ت ٧٩٤ هـ): البحر المحيط في أصول الفقه، حققه د. محمد سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ٢، ١٩٩٢ م، ج ٣، ص: ٣١٢.
١٣٥- الربط والارتباط، مرجع سابق, ص: ١٨٧.
١٣٦- الأنصاري، ابن هشام: مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك وعلي حمد الله، ط ٥، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩ م، ص: ٦٥٨.
١٣٧- الارتباط، ص ١٨٦. وانظر: شرح الكافية ١٠٨٦/٢/١.
١٣٨- السابق، ص: ١٨٧.

١٣٩- حسن، عباس: النحو الوافي، مرجع سابق، ٣: ٦٧٣.
١٤٠- التبيات، مصدر سابق, ص: ٨، وارتشاف الضرب ٢: ٦٠٦، والمساعد ٢: ٤٢٥، وهمع الهوامع ٢: ١٢٢.
١٤١- الأزهري، خالد: شرح التصريح على التوضيح, مصدر سابق, ٢: ١٣٢.
١٤٢– انظر فوارق أخرى في: ابن يعيش، شرح المفصل ٣: ٦٦.
١٤٣– شرح المفصل، مصدر سابق ٣: ٦٦.
١٤٤– شرح الكافية, مصدر سابق ١٠٧٥/٢/١.
١٤٥– نفسه ١٠٧٥/٢/١.
١٤٦- نفسه، ١٠٧٥/٢/١.
١٤٧– الأسنوي، جمال الدين (ت ٧٧٢ هـ)، حققه محمد حسن عوّاد، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ط ١، ١٩٨٥، ص: ٤٩
١٤٨– الأصول, مصدر سابق ١: ٣٣٥.
١٤٩– الأصول, مصدر سابق ١: ٣٣٥

المصادر والمراجع

١- ابن الشجري, الأمالي, تحقيق د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي, القاهرة,ط١, ١٩٩٢,

٢- ابن الأنباري, الإنصاف ،تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد, مطابع الروضة النموذجية, حمص.

٣- ابن الحاجب: الأمالي، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م

٤- ابن السراج, أبو بكر :الأصول: حققه د. عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الريالة, بيروت, ط١, ١٩٨٥م.

٥- ابن السيد، عبد الله بن محمد، رسائل في اللغة، حققها د. وليد محمد السّراقبي، ط١، مركز الملك فيصل، الرياض، ٢٠٠٦.

٦- ابن جني, عثمان :الخصائص ,تحقيق محمد علي النجار, دار الهدي, بيروت,

٧- ابن جني، عثمان: التمام في تفسير أشعار هذيل، حققه أحمد ناجي القيس، مط. القاسيمي، بغداد، ط ١ /١٩٦٢ م.

٨- ابن عصفور(ت:٦٦٩هـ),المقرَّب , حققه عبد الستار الجواري, وعبد الله الجبوري, ط١٩٦٢,١م.

٩- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٠- ابن فارس, أحمد: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بلا تاريخ.

١٢- ابن فارس، أحمد بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٠.

١٣- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،مطابع النصر الحديثة, الرياض, بلاتاريخ.

١٤- الأخفش ، سعيد بن مسعدة : معاني القرآن ، تحقيق د . هدى قرَّاعة ، ط ١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م.

١٥- الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٦- الأستراباذي، الرضي: شرح الكافية، تحقيق د. حسن الحفظي ويحيى المصري، ط١، جامعة محمد بن سعود الإسلامية.

١٧- الأسنوي، جمال الدين (ت ٧٧٢ هـ)، حققه محمد حسن عوّاد، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ط ١، ١٩٨٥.

١٨- الآمدي، علي بن محمد: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق سيِّد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦م.

١٩- الأنصاري، ابن هشام:

٢٠- أوضح المسالك، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، ١٩٧٩، دار الجيل، بيروت.

٢١- مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك وعلي حمد الله، ط ٥، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩ م.

الأنطاكي، محمد: المحيط، دار الشرق العربي، حلب، ط ٣.

٢٢- بارة، د. عبد الغني: مبدأ القصدية والطابع التداولي لخطاب الشاطبي الأصولي، نحو تأويل كلي، ص ١٦–١٩.

٢٣- البغدادي, عبد القادر:خزانة الأدب, تحقيق عبد سلام هارون، مكتبة الخانجي.

٢٤- التهانوي، محمد علي: كشف اصطلاحات الفنون، ٢: ١٣١٥، تحقيق د. علي دحروج وزملائه، مكتبة لبنان، ناشرون، ط ١، ١٩٩٦م.

٢٥- جيرو, بيير: علم الدلالة,

٢٦- توامي، د. عبد الجبار: القرائن المعنوية في النحو العربي، رسالة مخطوطة محفوظة لديَّ.

٢٧- الجوزية، ابن قيم: إعلام الموقعين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، ط ١، ١٩٥٥م، ١: ٢١.

٢٨- حسان، تمام :اللغة العربية, معناها ومبناها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٩م،

٢٩- حسن، حسين محمد: البدل في الجملة العربية،

دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٨٩م.
٣٠- حسين, حسين رفعت: الموقعية، عالم الكتب, القاهرة,ط١, ٢٠٠٥م.
٣١- حسين، محمد حسين: ديوان الأعشى الكبير, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط٧, ١٩٨٣م.
٣٢- الحلواني، د. محمد خير، المغني الجديد في النحو، دار المشرق العربي، بيروت، حلب، ط ١، ٢٠٠٣.
٣٣- حميدة ,د.مصطفى: الر نظام الربط والارتباط, مكتبة لبنان - ناشرون, بيروت, ١٩٩٧م.
٣٤- الزركشي، بدر الدين (ت ٧٩٤ هـ): البحر المحيط في أصول الفقه، حققه د. محمد سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ٢، ١٩٩٢ م
٣٥- الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب ، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م،
٣٦- سلوم، د. داود: نظرية اللغة والجمال، دار الحوار، اللاذقية.
٣٧- السهيلي، أبو القاسم: نتائج الفكر، حققه د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر، السعودية، ١٩٨٤.
سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.
٣٨- ابن السيرافي, أبو محمد يوسف , شرح أبيات سيبويه: (ت ٣٨٥ هـ), حققه د. محمد علي سلطاني, دار المأمون للتراث, دمشق, ١٩٧٩م.
٣٩- السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
٤٠- السيوطي, جلال الدين: الأشباه والنظائر, تحقيق د. عبد الإله نبهان, وزملائه، مجمع اللغة العربية, مطبعة دار المعارف, دمشق, ١٩٨٥م,
٤١- الشاوش، محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، جامعة منوبة، ط ١، ٢٠٠١.
٤٢- صليبا، د. جميل: المعجم الفلسفي، بيروت.
الصيداوي، يوسف: الكفاف، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٠ هـ ١١٩٩م،
٤٣- عبد الحميد، محمد محيي الدين: عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك.
٤٤- العسكري، أبو هلال :الفروق اللغوي، دار الآفاق الجديدة.
٤٥-العنابي,أحمدبنمحمدالأصبحي(تـ٧٧٦هـ):التبيان في تعيين عطف البيان, تحقيق د.إبراهيم أبو عباة, مكتبة العبيكان، الرياض, ط١, ١٩٩٦م,
٤٦- الفارسي, أبو علي:١- الحجة في معرفة القراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للتراث، دمشق.
٤٧- الشيرازيات، تحقيق د. حسن هنداوي، مكتبة كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٢٥هـ.
٤٨- الفراء: معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، مصر.
٤٩- ابن مالك شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١.
القصدية عند جريس،حوليات كلية الآداب, مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
٥٠- المبرد, محمد بن يزيد المقتضب, تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة, مجلس الشؤون الإسلامية، القاهرة,١٩٩٤م.
٥١- المخزومي، مهدي: في النحو العربي: نقد وتطبيق,بيروت.
٥٢- مدكور، إبراهيم: المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، القاهرة،
٥٣- المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
٥٤- النجار لطيفة :دور البنية الصرفية: ، دار البشير، عمان، ١٩٩٣ م.
٥٥- وهبة، مراد: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب, مجدي وهبة, مكتبة لبنان, ١٩٨٤م.

وحيد الزواوي